أطفال الخليج
مركز دراسات وبحوث المعوقين
www.gulfkids.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أصول العمل الجماعي

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد خاتم النبيين والمرسلين الداعي إليه على بصيرة هدى المقيم لخير أخرجت للناس ديناً ومنهجاً تدعو إلى الله وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

والحمد لله على أنه أقام طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرين مقاتلين لأعداء الله مجاهدين في سبيله لا يخافون في الله لومة لائم حتى يقاتل آخرهم الدجال. ونسأل الله أن يجعلنا من هذه الطائفة الظافرة المنصورة.

وبعد:

فقد بينا في كتاب (مشروعية الجهاد الجماعي) بحول الله وقوته الأدلة الواقعية الكافية على مشروعية العمل الجماعي الذي يراد من ورائه قضاء فريضة كفائية كالقتال في سبيل الله، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو تعليم العلم ونشر الإسلام، أو بناء مؤسسات الدين من مساجد ومدارس.

وذكرنا من مبررات هذا العمل ما يجعل على كل مسلم متبصر وجوب الانخراط فيه حيث استبيحت حرمات المسلمين، وضيعنا أحكام القرآن، ونشأت أجيال من أبناء الإسلام على غير الملة، وغزانا العدو في عقر ديارنا واستباح نساءنا وأطفالنا ومقدساتنا.. فأصبح لزاماً على المسلمين التنادي لصد عدوان أهل الكفر على ملة الإسلام وإلا كانوا جميعاً آثمين.. ولما كان صد هجوم الكفار هذا على أمة الإسلام لا يمكن إلا بالتعاون والتضافر والتآزر والجماعة، فإن الجماعة من أجل ذلك أصبحت واجبة من باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

وذكرنا أيضاً أن بعضاً من أهل الغيرة على الإسلام قد أسسوا الجماعات الدعوية، والمؤسسات الخيرية من أجل القيام بهذا الأمر، وأن بعضاً من هذه الجماعات والمؤسسات قد عم خيرها ونفعها، وبعضاً خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يعفوا عنهم إنه غفور رحيم.

وقد عجبت أشد العجب لمن أفتى بعدم جواز قيام جماعات للجهاد والدعوة، ومؤسسات للخير والبر والإحسان زاعمين أن ذلك ليس من هدي سيد المرسلين، ولا أحد من سلف الأمة

الطيبين الطاهرين، ولا العلماء العاملين، وأنه لا يجوز هذا مع قيام أي سلطان إسلامي، وادعوا أن هذا فرقة والفرقة عذاب وتتبعوا سيئات بعض الجماعات الدعوية ونشروها في كل مكان وقالوا: انظروا هذه هي سيئات التجمع للدعوة إلى الله ونصر الدين.

وقد رددنا بحمد الله على كل هذه الشبهات بما عراها، وكان من جملة ردنا أنه لم يأت في كتاب ولا سنة ولا قول لأي من سلف الأمة ينهى فيه أن تتجمع جماعة من المسلمين على فعل خير وبر وتقوى، فكيف تؤصلون أصلاً لا سند له من كتاب ولا سنة ولا قول سلف صالح من هذه الأمة، بل الكتاب والسنة والإجماع كلهم داعون إلى التعاون على البر والتقوى، والتآزر، والجهاد الجماعي من أجل رفعة الدين، وجعل كلمة الله هي العليا في الأرض كلها، ودحر الباطل وأهله في كل مكان.

وقلنا أيضاً إن سلفنا جميعاً لم يعرفوا إلا الجهاد الجماعي إما في إطار الإمام الذي كان كل مسلم يعتبر نفسه جندياً عنده، منتظراً الأمر منه للخروج والجهاد، وإما عاملاً في الجماعة الخاصة وذلك عن غيبة الإمام أو ضعفه عن القيام بواجبه.

وضربنا مثلاً لذلك: بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وكيف جاهد في إطار جماعة منظمة عاملة تأتمر بأمره وتجاهد بمشورته، وكيف وقى الله بجهاده أمة الإسلام كثيراً من الأخطار التي كانت تتهددها.. (وقد جمعنا مجموعة المقالات عن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب مستقل "شيخ الإسلام ابن تيمية والعمل الجماعي").

شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب إمام السلفية المعاصرة والعمل الجماعي.

وأما المثال الآخر فهو شيخ الإسلام وإمام السلفية المعاصرة قاطبة الإمام محمد بن عبدالوهاب "الذي أسس جماعة عاملة للدعوة إلى الله، ولم ينتظر إذن خليفة المسلمين في الأستانة آنذاك ولا نائبه الشريف بمكة، ولا أمرائه المتفرقين في نجد والجزيرة، وذلك بعد أن عم الجهل وانتشر الشرك، وفشا الزنا، وتركت أحكام الإسلام.. ولذلك أسس شيخ الإسلام ابن عبدالوهاب جماعة وعهداً وبيعة، بل نظاماً سياسياً كاملاً مصغراً بدءاً بالدعوة إلى التوحيد ونشر الإسلام وتعليم أحكامه، وانتهى بالقتال في سبيل الله دفاعاً عن النفس والعقيدة وهو في كل ذلك لم يعلن خروجاً عن الخلافة، ولا أنه هو وحده الجماعة الإسلامية، وإن كان أعداؤه قد اتهموه بذلك.. ولكنه بريء من ذلك فما كان إلا داعياً إلى الله على بصيرة، قائماً بدعوة جماعية على مقتضى الكتاب والسنة، تبغي عز الإسلام ونصره، وإعلاء كلمة الله في الأرض، وقد حقق الله له مراده فها نحن نعيش آثار بركة دعوته، وثمرة جهاده.. ولو بقي شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب معلماً –على نمط معلمي اليوم– وشيخاً في بلدته (حريملة) أو في (الدرعية) التي

رحل إليه وقنع بأن يكون شيخاً في مسجد، ومعلماً في حلقة. لكان العالم الإسلامي اليوم قد عمه الخراب والدمار والشرك والبوار واقرأوا جيداً التاريخ لتعرفوا النقلة الهائلة التي نقلت فيها دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب العالم الإسلامي من واقع جاهلي كامل إلى واقع إسلامي آخر، ولم يكن ذلك يتحقق لولا منهج الدعوة الجماعية الذي أسسه شيخ الإسلام والمسلمين محمد بن عبدالوهاب رحمه الله ورضي عنه.

والخلاصة أن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب قد أقام مشروعه لنصر الإسلام على العمل الجماعي فأسس هو والإمام محمد بن سعود النواة المباركة للدعوة والجهاد الذي أثمر تطهير الجزيرة من الشرك والخرافة، ومن ثم إقامة شرع الله في الأرض ولم ينتظر في ذلك إذن الخلافة، التي كانت تبسط سلطانها على العالم الإسلامي كله من وسط أوروبا والمحيط الأطلسي غرباً إلى حدود إيران شرقاً، ومن القرم والبحر الأسود في أواسط آسيا شمالاً إلى بحر العرب جنوباً.. وينضوي تحت لوائها أكثر من مائتي مليون مسلم في ذلك الوقت.

وقد بدأ شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب مشروعه الإسلامي في قرية واحدة من قرى نجد لا يقطنها أكثر من ألف وخمسمائة إنسان فقط!! وكان كل من حول هذه القرية معادين ومعارضين لهذا التوجه الجديد، والمشروع الجديد بل عدُّوا ذلك خروجاً على الأمة، وتكفيراً للمسلمين!! وجندوا الحملات تلو الحملات للقضاء على هذه الدعوة.

ولا شك أن أعظم مشروع انتفع به المسلمون منذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا هو مشروع شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب الذي ما زلنا نعيش في بركة دعوته إلى اليوم.

هذه مقدمة سريعة أحببت الدخول بواسطتها إلى الموضوع الأساسي وهو الإجابة على هذا السؤال: إذا كان العمل الجماعي واجبا – اليوم كما كان بالأمس.. على أهل الإسلام نصرة لدينهم، فما هي الأصول والقواعد التي يقوم عليها هذا العمل؟ وهذا أوان الشروع في ذلك فأقول مستعيناً بالله سبحانه وتعالى.

الأصل الأول: الارتباط بالحق

أول واجب على المسلم أن يرتبط بالحق أبداً، وأن يلتزمه مطلقاً، وألا يصرفه عنه صارف. والحق في لغة العرب هو الثابت المستقر، وضده الباطل وهو الزائل المضمحل الكاذب. والحق الذي نعنيه هنا هو المعصوم الذي لا يتطرق إليه الخطأ ولا يدخله الزيف.. وليس عندنا في الإسلام معصوم إلا كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع أهل الإسلام جميعاً على قول واحد..

هذه هي الأصول المعصومة التي لا يتطرق إليها خلل ولا يتصور منها باطل.. فالقرآن كتاب الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل العزيز الحميد، وسنة رسوله معصومة؛ لأن الله عصم نبيه أن يتكلم عنه بغير الحق، وأن يبلغ عنه إلا ما يريد الله سبحانه وتعالى.. وإجماع الأمة كذلك معصوم بعصمة الله سبحانه وتعالى؛ لأنها أمة مرحومة لا تجتمع كلها على الباطل، بل لابد وأن يكون منها ما يقوم به الحق إلى آخر الدنيا كما قال صلى الله عليه وسلم: [لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك]. ومعنى هذا أن الأمة الإسلامية إذا اجتمعت على أمر فلا يمكن أن تجتمع كلها عليه إلا أن يكون هو الحق، كما اجتمعوا على أن القرآن لم يحرف، واجتمعوا على قتال المرتدين مانعي الزكاة، واجتمعوا على خلافة الصديق، وأن الصلوات خمس، وصيام رمضان حق، والجهاد ماض إلى قيام الساعة، ونحو ذلك كثير مما اجمعت عليه الأمة في كل عصورها، فمن شذ في ذلك فهو كما قال سبحانه وتعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً}.

والارتباط بالحق يوجب على كل مسلم أن يجعل كتاب الله وما صح عن رسوله، وما أجمعت عليه الأمة وخاصة في عصر الصحابة نصب عينه ولا يحيد عنه لقول قائل مهما كان هذا القائل إماماً متبعاً أو جماعة خاصة، أو هوى أو عرفاً، فكل شرط ليس في كتاب الله مما اشترطه الناس فهو باطل وإن كان مائة شرط، وكل عهد وبيعة، وأمر ونهي يخالف الحق الثابت في كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة فلا يجوز لأحد اتباعه وطاعته، كما قال الإمام الشافعي (رحمه الله): (أجمعت الأمة أنه لا يحل لأحد أن يترك سنة استبانت له لقول قائل كائناً من كان هذا القائل). فأول ما يجب على جماعة الدعوة أن يكون قيامها أولاً من أجل الله وفي سبيله وابتغاء مرضاته –وهذا له تفصيل في غير هذا الموضع– ثم أن يكون هم كل فرد فيها أن يتبع الحق، وأن يعلم أن الجماعة كلها يجب أن تكون في خدمة الحق الذي هو الإسلام وأن يكون رائد الجميع الوصول إلى الحق والالتزام به والتحري عنه.

وقد بلغ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذروة في ذلك سمعاً وطاعة لله ورسوله، ورضى بما يحكم ويأمر حتى لو خالف أهواءهم وما عليه آباؤهم وعشائرهم، وبذلك تجردوا عن كل عصبية تخالف الإسلام، وعن كل عائق يحول بينهم وبين اتباع كلام الله وكلام رسوله، بل بلغ من التزامهم بالحق أن يجادلوا الرسول صلى الله عليه وسلم ويناقشوه فيما يرون أنه الحق، كما جاء في صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه مال فأعطى بعض الناس وترك رجلاً هو أعجبهم لدي، فقلت يا رسول الله: مالك عن فلان؟! والله إني لأراه مؤمناً، فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: [أو مسلماً] وقد راجع سعد بن أبي وقاص رسول الله المرة تلو المرة في هذا الرجل الذي لم يعطه رسول الله من المال الذي جاءه حتى قال له رسول الله [أقتالاً أي سعد] ثم فسر الرسول سبب هذا وأنه يعطي بعض ضعاف الإيمان من المال ويترك الأقوى إيماناً خوفاً على ضعاف الإيمان من الكفر والردة [إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي مخافة أن يكبه الله على وجهه في النار]، والشاهد أن سعداً لم يمنعه إيمانه برسول الله وأنه معصوم قولاً وفعلاً من أن يراجعه المرة تلو المرة، وأن يستفسره في هذا الأمر لما يرى في قلبه من وجوب الشفاعة لأخيه المسلم، وأن رسول الله ربما تركه لعدم العلم بحاجته أو لسبب آخر.. والشاهد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا من فرط ارتباطهم بالحق، وتعظيمهم له في قلوبهم كانوا يناشدون حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وهو يؤمنون بعصمته ونزاهته وعدله.. وقد شهد لهم الرسول بهذه الفضيلة فقال في حديث الشفاعة الطويل: [فما أنتم بأشد مناشدة لي في الحق استبان لكم من مناشدة المؤمنين ربهم يومئذ يقولون: يا رب إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا! فيقول لهم الله سبحانه وتعالى: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه] والشاهد أن الرسول هنا يثني على الصحابة ويذكر موقفاً لأهل الإيمان في الآخرة وهو مناشدتهم الله (والمناشدة من النشيد وهي رفع الصوت بالدعاء والاستغاثة ونحو ذلك) في إخوانهم الذين سقطوا عن الصراط. فالمؤمنون مع علمهم الأكيد بأن الرب جل وعلا هو الحكم العدل، وهو البصير بعباده، وأنه يجازي كل إنسان بعمله {ولا يظلم ربك أحداً} وأنه هو الذي حكم بأن يسقط عن الصراط من أهل الإيمان من يسقط، ولكن أهل الإيمان لم يمنعهم إيمانهم بذلك مكن الشفاعة لإخوانهم المؤمنين الذين سقطوا عن الصراط، ومن الإلحاح على ربهم، بل ومناشدته أن يعفوا عنهم بأنهم كانوا يصلون ويصومون مع هؤلاء الذين نجوا وعبروا القنطرة وجسر جهنم. والرب الرحيم سبحانه وتعالى أحب منهم هذه المناشدة والدعاء فهو سبحانه وتعالي وإن كان قد عاقب من سقطوا عن الصراط بما يستحقون إلا أنه جل وعلا يحب أن يشفع المؤمن لأخيه المؤمن. وأن يشعر بشعوره ومن أجل ذلك قبل شفاعتهم، واستجاب لمناشدته ولم يجعل هذا منهم تدخلاً فيما لا يعنيهم. ولا اعتراضاً على حكمه في عباده، بل قال لهم الرب الرحيم الودود: [اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه] ولا يزالون يراجعون الله المرة تلو المرة حتى يقول لهم: [اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال حبة خردلة من إيمان فأخرجوه]. ويقولون في نهاية المطاف: يا رب لم يبق إلا من حبسه القرآن.

والشاهد من كل ذلك أن أهل الإيمان من فرط تعلقهم بالحق ناقشوا فيما يرونه من الحق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وناشدوا فيما اعتقدوه من الحق رب العزة سبحانه وتعالى، فأين ذلك

فيمن يقيم بينه وبين الحق حاجباً وحاجزاً من إمام متبوع أو جماعة مطاعة، أو رئيس محبوب أو عصبة أو هوى يقدم قول أولئك وهواهم على كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

والخلاصة أن الارتباط بالحق معنى شريف جداً يجعل صاحبه متجرداً له باحثاً عنه بكل سبيل فإذا استبان الحق له فهو معه أبداً لا يحيد عنه، ولا يتأتى ذلك إلا بتقوى الله عز وجل، والتبصر في أمر الدين، وإماتة الهوى وحظوظ النفس، والعصبية والحمية الجاهلية وهذه أمور تحتاج إلى جهاد مرير للنفس ومجاهدة بليغة في الله سبحانه وتعالى. قال جل وعلا: {يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون}.

وقال تعالى: {يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين} الآية.

وقال تعالى: {يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً}.

وهذه ثلاث آيات محكمات توضح هذه القضية وخلاصتها أن يكون المؤمن مراقباً لله في كل أحواله، قائماً لله أي لا يقول ولا يعمل إلا من أجله وفي سبيل مرضاته، وعلى هدى منه جل وعلا، وأن يكون قائماً بالقسط وهو العدل في جميع أقواله وأعماله وألا يحمله كراهية عدو على أن يظلمه مهما بلغت عداوته لهذا العدو، ولا يحمله كذلك محبته لقريب أن يشهد معه بباطل، لينفعه مهما كان هذا القريب. ومرة ثانية أقول: بلغ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذروة من ذلك فهذا رسول الله يرسل أحد الصحابة إلى خيبر ليأتي بنصف ثمرتها حسب العهد الذي كان بين اليهود ورسول الله أن يكون لليهود نصف ثمارها وللمسلمين نصف ثمارها. فأراد اليهود أن يرشوه لينقص من حق المسلمين فقال لهم: (اعلموا يا معشر يهود أنكم والله أبغض الناس إلي، وأن رسول الله أحب الناس إلي ووالله لا يحملني بغضكم ولا حبي لرسول الله أن أظلمكم ثمرة واحدة).

فقال اليهود: "بهذا قامت السموات والأرض". أي على العدل.

فأنظر إلى فعل وقول هذا الصحابي الجليل كيف لم تحمله محبة الرسول وبغض اليهود أن يميل عليهم من أجله. وانظر إلى أحوال كثير من المنتسبين إلى الإسلام اليوم كيف يستبيح لنفسه أن يشهد بالزور ويستحل الظلم في حق من يخالفه الرأي وهو من أهل دينه وملته، ويشهد بالباطل حمية لمن يحبه، وهذا المرض للأسف منتشر بين كثير من منتسبي الجماعات الإسلامية فإنه يحملهم التعصب لجماعاتهم على المحاباة لها، والشهادة لها بالزور واستحلال الكذب على الجماعات المنافسة أو المخالفة، ونادراً ما تجد من يشهد بالحق، وهذا من الأمور

التي زهدت كثيراً من الناس في الانضمام إلى جماعات الدعوة، واتخذها بعض الكتاب دليلاً على تحريم العمل الجماعي، وقد بينا مراراً وتكراراً أن المعصية والظلم وعدم القيام بالحق موجودة في الأفراد كما هي في الجماعات، وكما يوجد التعصب للجماعة يوجد كذلك التعصب للشيخ والكتاب والمدرسة الفكرية والعقائدية والبلدة، والإقليم والقبيلة ألا ترى أنه يوجد عصبة لنجد، واليمن، والشام، ومصر، على مستوى علماء الدين، وطلبة العلم وقد تدفع هذه العصبية إلى غمط الآخرين، والشهادة بالباطل للمحبين والتابعين.. فالعصبية كلها مذمومة لشيخ أو وطن، أو جماعة أو حزب، أو قبيلة، أو مدرسة، ولا يعني هذا أن نلغي الأوطان والمشايخ والأحزاب والمدارس. وعلى كل مسلم هداه الله ووفقه أن يكون قيامه كله في كل شؤونه لله، وشهادته لله، وارتباطه بالحق وحده المعصوم وألا يمنعه ولا يحول بينه وبين الحق حائل من عصبية أياً كانت هذه العصبية، ولا يعين على ذلك إلا الله وحده.

الأصل الثاني

الالتزام بجماعة المسلمين وإمامهم

ذكرنا أن الأصل الأول من أصول العمل والجهاد الجماعي هو وجوب التزام المسلم بالحق، ودورانه معه حيث دار، واستقامته على الجادة والصراط المستقيم عملاً بقوله تعالى: {يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط}. وقوله تعالى أيضاً: {يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله}. وذكرنا أن الحق المعصوم الذي لا يجوز لأحد المحيد عنه هو كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع أمة الإسلام جميعاً على قول أو رأي أو موقف واحد فهذا ما لا يجوز لمسلم مخالفته بحال.

والآن نأتي إلى الأصل الثاني من أصول العمل الجماعي المهتدي بهدي الكتاب والسنة من السلف الصالح، وليس العمل الجماعي الذي ينحرف عن الصراط، ويعدل عن الجادة، ويهتدي بغير هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو:

الالتزام بجماعة المسلمين وإمامهم.

والجماعة إذا أطلقت في الإسلام فإنها تعني جماعة أهل الإسلام العامة ويقابلهم الكفار والمنافقون، والتزام هذه الجماعة يعني:

أ- ألا يخرج المسلم برأي أو قول يخالف به إجماع الأمة في أي عصر من عصورها وإلا كان خارجاً مشاققاً. فقد أجمعت الأمة مثلاً في عصر الصحابة وجميع عصور الإسلام على

عصمة القرآن، وحفظه، وعدالة الصحابة الذين دونوه ونقلوه، وعلى وجوب العمل بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وكفر من جحدها اكتفاءً بالقرآن، وأجمعت كذلك على أن الصلوات خمس، وأن خير القرون القرن الذي كان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى أن الخلافة شورى في أهل الإسلام، وعلى بقاء طائفة ظاهرة منصورة قائمة بالحق ظاهراً وباطناً حتى تقوم الساعة وأن كل من يدعي النبوة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كافر كذاب، وأن كل من ادعى المهدية من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى يومنا هذا فهو كذاب ملبس أو ضال منحرف، وأجمعوا كذلك على أن الجهاد وقتال الكفار فريضة ماضية إلى يوم القيامة، وبالتالي فكل من خالف في شيء من ذلك أو مثله مما أجمعت عليه الأمة فهو خارج عن سبيل المؤمنين.

والخلاصة أنه لا يجوز لمسلم الخروج برأي أو قول أو اجتهاد يخالف به إجماع الأمة في أي عصر من عصورها، ومن شذ شذ في النار.

ب- والالتزام الآخر بجماعة أهل الإسلام هو الالتزام بإمامهم بيعة له، وسمعاً وطاعة، ولزوم ما اتفقوا عليه، وارتضوه فإذا اتفق جمهورهم على إمام وجب على الجميع الإتفاق عليه وبيعته، ومن شذ عن جمهورهم فقد شذ في النار، لقوله صلى الله عليه وسلم [إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما]. وقوله [من جاءكم وأمركم جميع على رجل يريد أن يفرق جماعتكم أو يشق عصاكم فاقتلوه بالسيف كائناً من كان] (متفق عليهما). وإذا اتفقوا على سلم أو صلح أو هدنة، أو فعل مصلحة من مصالح المسلمين وجب على الجميع طاعتهم في ذلك والإقرار به حتى لا تشق العصا، وتتفرق الجماعة، وذلك أن هذه الأمور جميعها وما يماثلها تخضع للاجتهاد، والاجتهاد يصيب ويخطئ، ويستحيل أن يجمع المسلمون في هذه المسائل على رأي واحد. ولذلك وجب على الإمام أن يشاور أصحابه في ذلك فإذا أشاروا عليه، وارتأى جمهورهم رأياً ما وجب على الجميع بعد ذلك طاعته واتباعه، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موصياً امراءه: [وإن أنت استنزلت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله وحكم رسوله فلا تنزلهم على حكم الله وحكم رسوله لأنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله وحكم رسوله أم لا، ولكن أنزلهم علي حكمك وحكم أصحابك] (رواه مسلم).

وفي هذا الحديث من الفوائد ما يلي:

١- أن الاجتهاد حق للإمام الخاص كإمام الجيش ونحوه، وليس الاجتهاد وقفاً على الإمام العام فقط.

٢- أن الأمير الخاص يجب أن يستشير أصحابه; لأن الرسول يقوله له [فأنزلهم على حكمك وحكم أصحابك].

٣- أن الأمير قد يصيب حكم الله وقد يخطئ وهو مأجور على كل حال.

٤- أنه يجب على الأقل أن يتبع الأكثر وأن يرضى العدد القليل باجتهاد العدد الأعظم الذي يؤيده رأي الأمير واجتهاده.

٥- أن من خرج في الأمور الاجتهادية عن حكم الأمير وأصحابه فهو شاذ منحرف لأن الأمور الاجتهادية الخاضعة للمصالح والمفاسد يستحيل معرفة الصواب فيها على الفور. وهذا هو الشاهد من هذا الحديث العظيم.

والخلاصة أنه لا يجوز لمسلم يجد الإمام العام للمسلمين إلا ويجب عليه بيعته ولزوم جماعة الإسلام لقول رسول الله صلى اله عليه وسلم: [الزم جماعة المسلمين وإمامهم] (متفق عليه)، وقوله صلى الله عليه وسلم: [من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية] (رواه مسلم).

إذا لم يكن جماعة ولا إمام:

وأما في الأزمان والأماكن التي لا إمام فيها ولا جماعة لأهل الإسلام فإن المسلم مطالب:

أ- إما بالسعي في إيجاد ذلك إن كان هناك سبيل إلى ذلك.

ب- وإلا الانعزال مطلقاً إذا لم يكن ثمة حيلة ولا سبيل إلى ذلك كما هو الحال في آخر الزمان وحصول الابتلاء الشديد حيث لا يوجد فقط إلا دعاة على أبواب جهنم من أطاعهم قذفوه فيها، وحينئذ يأتي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: [اعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك] (متفق عليه من حديث حذيفة بن اليمان). وسيأتي لهذا الحديث تفصيل وبيان في مقام آخر إن شاء الله تعالى.

ولا شك أن هذا الوقت الذي يشير إليه الرسول صلى الله عليه وسلم ويأمر فيه بالعزلة عن الناس جميعاً ليس هو وقتنا هذا، ومن حمل هذا الحديث على اختلاف جماعات الدعوة فقد أخطأ خطأً عظيماً بل ضل ضلالاً بعيداً، إذ كيف يكون الدعاة في جماعات الدعوة المهتدية (دعاة على أبواب جهنم من أطاعهم قذفوه فيها) وسيأتي لهذا الحديث تفصيل وبيان في مقام آخر إن شاء الله تعالى.

جماعة الخير والدعوة الشرعية:

وتطلق "الجماعة" أيضاً اصطلاحاً على جماعة الخير والبر والدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، وهذه الجماعة لا شك في مشروعيتها سواء مع وجود الإمام العام أو في غير وجوده وقد ذكرنا أدلة المشروعية بل الوجوب مستوفاة في رسالة مستقلة بعنوان "مشروعية الجهاد الجماعي".

ولأن كثيراً من الناس تختلط في أذهانهم الأمور فيجعلون الحكم، واحداً في الفرق، والأحزاب، والجماعات، والهيئات ولا يميزون بين تجمع مشروع وتجمع مبتدع وتجمع ضال منحرف، ولا يميزون كذلك بين الظروف والملابسات، وتغير الأحكام بتغير الزمان والمكان.

ومن أجل ذلك نبين هنا أن الجماعات على أقسام:

١- جماعة ضالة اجتمعت على بدعة مكفرة وشذت عن إجماع الأمة أو كتاب الله أو سنة رسوله بشذوذ مكفر فهم كفار مارقون، وإن تسموا بمسمى الإسلام.

كالفرق الضالة المنحرفة الذين ابتدعوا عقائد، أو مناهج مخالفة لدين الإسلام، أو الذين خرجوا على المسلمين بالسيف كالخوارج المارقين ومن على شاكلتهم إلى يوم الدين.

٢- جماعة من أهل الإسلام اجتمعت على شيخ أو إمام أو عمل من الأعمال الصالحة، ولكنهم في اجتماعهم أخذوا من الإسلام وتركوا، وقدموا اجتهاد إمامهم وشيخهم على اجتهاد غيره كأتباع المذاهب المعروفة، أو كان منهم نوع تعصب لرأيهم ومنهجهم، أو بعض أمور مبتدعة لا تخرج من الدين، أو خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، فلا شك أن جماعتهم مشروعة وفيهم من الحق بحسب ما التزموه، ومن الباطل بحسب ما أخذوه ولا شك أن مثل هذه الجماعة مشروعة لأن أصلها تعاون على البر والتقوى والدين والله يقول: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}. وهذه الجماعات على ما فيها من الابتداع فهي في حكم المجمع على مشروعيتها كالإجماع على جواز الاجتماع على إمام والتسمي باسمه واتخاذ مذهبه في الاجتهاد كما سميت الحنابلة، والشافعية، والمالكية، والحنفية، وكما كان لكثير من الصحابة والتابعين من أهل الفتيا تلاميذهم، وخواصهم، وكما كان لكثير من الشيوخ، كمسافر بن عدي الذي أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعته في أول أمرهم، وعبدالقادر الجيلاني، ونحوهم كثير من السلف والدعاة والمصلحين، والأئمة... ولا يضير هؤلاء بالطبع ما يقع من انحراف بعدهم في اتباعه فهذه سنة الله في الدعاة والمصلحين أنه تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما يؤمرون، وهؤلاء هم النصارى من شر أهل الأرض اليوم ويزعمون أنهم على دين عيسى عليه السلام، وهؤلاء اليهود اليوم هم شر الخلق والخليقة

ومع ذلك يزعمون أنهم على دين موسى، وهل المسلمون اليوم يزعمون أنهم على دين محمد صلى الله عليه وسلم هم كذلك إلا من هدى الله منهم، والمهم أن انحراف الأتباع بعد مضي الزمان لا يدل على حرمة الاجتماع، وعلى أن الضلال والفساد كان منه.

٣- جماعة مهتدية قائمة بالحق على هدي الكتاب والسنة وإجماع الأمة ومنهج السلف الصالح. لا يتحركون إلا وفق أحكام الدين، ولا يجاهدون إلا على بصيرة كما كان شأن الجماعات الإسلامية المجاهدة العاملة على مدار تاريخ الإسلام أخص من ذلك جماعة شيخ الإسلام ابن تيمية العاملة المجاهدة وقد أفردنا ذلك بكتاب أسميناه شيخ الإسلام ابن تيمية والعمل الجماعي، والجماعة المجاهدة المجددة للدين التي أسس بنيانها شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب والتي أقامت الدين بعد أن انفرط عقده، وأعلت منار التوحيد بعد أن هدم ركنه. وما زلنا نعيش آثار هذه الدعوة المباركة إلى اليوم.

والخلاصة أن أي جماعة تجتمع على مقتضى الكتاب والسنة والالتزام بإجماع الأمة، ولزوم جماعة المسلمين وإمامهم هي جماعة مهتدية راشدة ما دام أن اجتماعها وفق هذه الأصول ووفق قوله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}. سواء كان ذلك في وجود الإمام العام أو غيابه، وذلك أن وجود الإمام العام لا يلغي وجود الجماعة الصغرى، وجماعة الدعوة والبر والإحسان.

فإذا كان الإمام العام راشداً قائماً بالحق فإن الجماعة الصغرى سند له وقوة. ألا ترى أن الأوس وعلى رأسهم سعد ابن معاذ، والخزرج وعلى رأسهم سعد بن عبادة، كان كل منهما سنداً وقوة للرسول والإسلام وكانت كل جماعة منهما تنافس الأخرى في السبق والجهاد والامتثال لأمر الله ورسوله، وكان كل منهما يقول: "يا رسول الله ضعنا حيث شئت وأمرنا بأمرك".

ولما كلف رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن مسلمة وهو من الخزرج أن يقتل كعب بن الأشرف اليهودي لم يقر للأوس قرار حتى يحققوا منقبة مساوية من أجل ألا يسبقوهم فطلبوا من الرسول مثلها فأرشدهم إلى قتل سلام ابن أبي الحقيق في خيبر فخرجت جماعة منهم إليه فقتلوه. فهل كان هؤلاء إلا جماعات على مستوى القبيلة؟

ولكل جماعة رأس مطاع وهم في تجمعهم سند وقوة للدين والإمام، فهل قام الرسول صلى الله عليه وسلم بتمزيقهم؟ وقال: لا ولاء إلا للإسلام فقط، ولا تجمع إلا على الرسول والإمام فقط.. أم أن رسول الله أقر اجتماعهم وإمامتهم الخاصة، وولاءهم القبلي، بل إنه قد حصل من الخزرج تعصب للقبيلة وموالاة لها وخروج على أمر الرسول الذي أنكر استطالة عبد الله بن

أبي الخزرجي المنافق في عرضه واتهامه لأم المؤمنين عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وقال مخاطباً الصحابة جميعاً: [يا معشر المؤمنين من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهلي]. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني عبد الله بن أبي بن سلول الخزرجي فقام سعد بن معاذ الأنصاري الأوسي فقال: أنا أعذرك منه يا رسول الله إن كان من الأوس ضربنا عنقه وإن كان من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك. فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج (أي أميرهم) وكان رجلاً صالحاً ولكن أخذته الحمية فقال لسعد بن معاذ: كذبت -لعمر الله- لا تقتله ولا تقدر على قتله ولو كان من رهطك ما أحببت أن يقتل. فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم معاذ فقال لسعد بن عبادة: كذبت. لعمر الله لنقتلنه فإنك منافق تجادل عن المنافق!! فتثاور الحيَّان الأوس والخزرج وهموا أن يقتتلوا ورسول الله يخفضهم حتى سكتوا وسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم (رواه الإمام البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها).

والشاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عن هذه التجمعات التي يمكن أن تؤدي فيها العصبية إلى مثل هذا. بل بقى للأوس اجتماعهم ورئاستهم، وللخزرج كذلك، وكانوا كما أسلفنا متعاونين في أكثر أمورهم على البر والتقوى متنافسين في خدمة الدين، وأحياناً يقع منهم التعصب والإخلال، في أصل الموالاة، ومع ذلك لم يكن هذا ليلغي اجتماعهم وجماعتهم.

وهكذا شاهد تاريخ الإسلام كله في ظل الخلافة الراشدة وخلافة بني أمية بعد ذلك، وخلافة بني العباس وبني عثمان وغيرهم من الجماعات الخاصة الدعوية، والجهادية، والعلمية، والقبلية ما لا يحصيه إلا الله سبحانه وتعالى. ولا أعلم دليلاً من كتاب أو سنة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول عالم ممن يحتج بعلمه يفتي بأنه لا يجوز تجمع راشد ملتزم بآداب الكتاب والسنة في ظل الإمام العام، أو أن لا تجمع إلا بإذن الإمام العام.

وأما مشروعية الجماعة وقت انحراف الإمام العام أو تقصيره أو غيابه فهو أمر لازم واجب. ألا ترى في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (وإذا أسأت فقوموني). إنها دعوة إلى الضغط على الإمام المنحرف ولا يكون ذلك إلا بقوة الجماعة لا بقوة الفرد الذي يمكن أن يؤخذ إذا لم يكن هناك نصير له، وكذلك يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم [إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برى ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم قال: لا.. ما صلوا] (رواه مسلم).

فهذا إقرار ضمني من الرسول صلى الله عليه وسلم بمشروعية الجماعة لتغيير منكر الإمام وكذلك بوجوب الإنكار عليه عند رؤية المنكر الذي هو دون ترك الصلاة، ووجوب قتاله عند تضييع الصلاة، ولا يكون هذا ولا هذا إلا في إطار جماعة عاملة فاعلة تستطيع أن توصل

رأيها عند فسق الإمام، وتستطيع أن تزيله، إذا ترك الصلاة أو كفر كفراً بواحاً لا تأويل له ولا تفسير إلا بالكفر.

ولا شك أن من رأى ضيعة الدين والإسلام وزوال أحكام الشريعة، وتبدل أصول الدين ثم هو يفتي بعدم مشروعية الجماعة من أجل إزالة هذه المنكرات أقول: لا شك أن من أفتى بذلك فقد أخطأ الطريق. وأمر الناس بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو قوام حياة هذه الأمة وسر وجودها، ولولاه ما بقي الدين والإسلام، وإذا كان المقصود من إنكار المنكر وزواله، ومن الأمر بالمعروف حصوله فلعمر الله إن هذا وهذا لا يتأتي إلا بعمل جماعي وليس بعمل فردي وأني للفرد الناهي عن المنكر –لو وافته الشجاعة ونهى– أن يصل إلى إزالة المنكر؟! وأني للآمر بالمعروف وهو فرد ضعيف أن يملك حصول ما يأمر به من المعروف؟!

والخلاصة أن الجماعة أقدر من الفرد في الوصول إلى هدف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحال الأمة اليوم يستدعي بل يوجب وجوباً لا محيص عنه التنادي والتعاون من أجل نصر الدين، وإعلاء شريعة رب العالمين، وإزاحة المنكرات العظيمة التي أشاعها المجرمون العابثون الذين نفتح لهم الأبواب ويلقون التأييد والتشجيع، وأما أهل الحق والدعاة المخلصون فهم الغرباء المنبوذين المدفوعون عن أبواب الظلمة الغاصبين.. فهل في مثل هذه الأحوال والأزمات يُفتى أنه لا يجوز اليوم تجمع على نصر الدين، وإعلاء كلمة رب العالمين؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

والخلاصة أن جماعة الدعوة المشروعة هي التي تقوم وفق المواصفات الآتية:

١– أن يكون التزامها بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة.

٢– أن تكون موالية لجماعة المسلمين وإمامهم الواجب الطاعة.

٣– ألا تشق عصا المسلمين، ولا تخلع يداً من طاعة وألا تكون لها ولاية خاصة قاضية أو مقدمة على الولاية العامة للإسلام وأهله.

٤– ألا تقدم مصلحة أفرادها على مصلحة المسلمين العامة بل أن تكون مصلحتها هي مصلحة الإسلام والمسلمين.

٥– ألا تدعو إلى عصبية ولا تنصر عصبية.

ولا شك أن أي جماعة من جماعات البر والتقوى والخير والدعوة التزمت ذلك فهي جماعة مشروعة.

وأما حكم هذا التجمع فهو إما واجب حتمي إذا دعت الحاجة إليه لما أسلفنا من نصر الدين، أو أنه دعوة إلى الخير لا تتحقق إلا بالاجتماع، أو إنكار منكر لا يحصل إلا باجتماع، أو دفع شر وضرر عن الأمة لا يتحقق إلا باجتماع.

وقد تكون مستحبة إذا كان الأمر دون ذلك، وقد تكون مباحة إذا كان تجمعها من أجل أمر مباح كنفع مادي دنيوي كتجمع النقابات، والجماعات المهنية (الأطباء، والمدرسين، والعمال.. إلخ). ونحو ذلك مما يقصد منه نفع أصحاب مهنة، أو بلد، أو نحو ذلك.

وكل تجمع على باطل فهو باطل كما قال تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}.

والخلاصة لكل ما أسلفنا أنه يجب على كل مسلم في أي مكان في الأرض أن يلوذ بإمام المسلمين حيث يوجد، وأن يلزم جماعة المسلمين حيث توجد، وأن يلزم جماعة المسلمين العامة وألا يخرج على إجماعهم بقول أو رأي ويجب عليه أن يدخل فيما دخل فيه جمهورهم. ولا شك أن الجماعة العامة لا تلغي الجماعة الخاصة بل هي درع للإمام، وقوة للمسلمين، ولا يجوز أن تكون بديلاً أو نقيضاً لجماعة المسلمين العامة وإمامهم، وأما في غيبة الإمام العام فالكل يأثم بالقعود عن وجوده لأنه من فروض الكفايات التي لا يجوز تضييعها، ويجب على المسلمين جميعاً في كل مكان أفراداً وجماعات أن يكون عملهم لنصر الإسلام ووحدة المسلمين.

الأصل الثالث

حدود الالتزام بجماعة الدعوة

عرفنا في الفصل السابق أنه يجب على كل مسلم في أي مكان من الأرض أن يلوذ بإمام المسلمين حيث يوجد، وأن يلزم جماعة المسلمين العامة، ولا يخرج على إجماعهم بقول أو رأي، وأن يدخل كذلك فيما دخل فيه جمهورهم من الأمور العملية، وعرفنا كذلك أن الجماعة العامة لا تلغي الجماعة الخاصة بل إن الجماعة الخاصة المهتدية درع للإمام، وقوة لأهل الإسلام وقلنا إن من مواصفات الجماعة الخاصة المهتدية أن تكون على منهج الكتاب والسنة، وعمل السلف الصالح، وأن تكون في خدمة الإسلام، لا أن تجعل الإسلام في خدمة عصبيتها،

وأن يكون هدفها إعلاء كلمة الله، والتعاون على والتقوى. والآن نأتي إلى السؤال الذي يطـــرح وهو أنه عندما تذكر الجماعة الخاصة، ما حدود الطاعة في هذه الجماعة؟ وما حدود النظـــام فيها؟ وهل طاعة المقدم في هذه الجماعات كطاعة الإمام العام، والخروج من طاعته كالخروج عن بيعة إمام المسلمين؟ وهل الالتزام بنظام جماعة الدعوة كالالتزام بجماعـــة المســـلمين؟ أم ماذا؟

وإذا كان الالتزام بحدود من النظام والطاعة في الجماعات الخاصة (جماعات الدعوة) واجبـــاً فما مشروعية ذلك؟ أي ما الذي يدل على مشروعية الطاعة لأمير الجماعة الخاصة من الكتاب والسنة؟

وللإجابة على كل ذلك نقول:

١- قد عرضنا بحمد الله آنفاً أدلة مشروعية الجماعة الخاصة سواء في حضور الإمام العام أو غيبته، بما يغني عن إعادته هنا. وبأدلة لا يمكن ردها أو معارضتها إلا مكابرة ولجاجاً.

٢- وأما مشروعية الطاعة والنظام في الجماعات الخاصة ففي الكتاب والسنة عشرات الأدلـــة من ذلك ولكن قبل عرض هذه الأدلة فإننا نقول إن هذا من البديهيات والمسلمات. ومعلوم أنـــه في البديهيات وفي الأمور المسلمة لا نحتاج إلى أدلة من الكتاب والسنة لأن الكتاب والسنة لـــم يأتيا بتوضيح الواضحات ولا تحصيل الحاصل؛ لأن الجدال في إثبات تحصيل الحاصل عبـــث ولعب كإقامة الدليل على أن الشمس طالعة وقت طلوعها، وأن الواحد نصـــف الاثنـــين، وأن الليل يعقبه نهار والنهار يعقبه ليل مثل هذه الأمور لا يحتاج في إثباتها إلى أدلة مـــن الكتـــاب والسنة لأن المخاطب إذا احتاج إلى أدلة لإثبات ذلك فإنه لا يفيد معه شيء ولا يصـــح معـــه دليل.

وليس يفيد في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ونحن نقول: (النظام خير من الفوضى). هل هذه البديهية تحتاج إلى دليل لإثباتها ونقول أيضـــاً (لا جماعة إلا بطاعة) هل هذه البديهية تحتاج في إثباتها إلى دليل من الكتاب والســـنة؟! هـــل يمكن أن تسمى جماعة إلا إذا كان لها رأس وفيها أمر وطاعة، وقرار ثم التزام بالقرار وعمل به. إن هناك فرقاً بين الجماعة والمدرسة الفكرية، أو النادي، أو التجمع الغوغائي والعشـــوائي ومن لا يستطيع أن يفرق بين هذا وهذا فإنه يحتاج إلى درس طويل في البديهيات والمسلمات.

٣- وأما الأدلة الشرعية على مشروعية الطاعة في الجماعة الخاصة فأكثر مـــن أن تحصـــر. منها قوله صلى الله عليه وسلم: [إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمر أحدهم]. رواه أبـــو داود عـــن

أبي هريرة وأخرجه الإمام أحمد بلفظ [لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمَّرُوا عليهم أحدهم].

وهذا الحديث أصل في الجماعة الخاصة، وأنه لا يحل لأي من المسلمين ثلاثة فصاعداً يكونوا في فلاة (وهي نوع من العزلة) أو في سفر وهو عمل مشترك مباح أو واجب أو مستحب إلا ويجب عليهم أن يكون، منهم أمير، ولا شك أنه يقاس على ذلك جماعة الغربة في بلاد غير المسلمين وكذلك كل أمر مشترك يقوم به المسلمون معاً.

ولا شك أن جماعة الدعوة والتي يناط بها مهمات عظيمة كأمر بمعروف، ونهي عن منكر، وفعل للخير، ونشر للفضيلة، وسد لحاجات المسلمين، وقيام بفروض عظيمة من فروض الكفايات، بل إن بعض الجماعات الدعوية تقوم اليوم بأعظم فروض الكفايات وهو الجهاد في سبيل الله وقتال الكفار، فهل يتصور عاقل أن تكون مثل هذه الجماعات التي تتصدى لمثل هذه الأعمال العظيمة الجليلة بلا رأس ولا نظام ولا قرار، ولا التزام ولا طاعة؟!..

ومن الأدلة على ذلك أيضاً الأوامر العامة في الكتاب والسنة بالالتزام بجماعة الإسلام، والتعاون على البر والتقوى، والاعتصام بحبل الله جميعاً، والنهي عن الفرقة والخصام ووجوب أن يكون لكل جماعة من المسلمين أمير خاص، وألا يخرج جيش إلا مع أميره، وقائده، وألا تترك مدينة ولا قرية إلا وفيها أميرها وقائدها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ترك المدينة قط في سفر إلا وأمَّر رجلاً، علماً بأنه ما كان يبقى فيه غالباً إلا الأطفال والنساء. وهذه النصوص الكثيرة والوقائع المتعددة، والبناء العام لشريعة الإسلام كلها شواهد أنه يجب عند التصدي لأي عمل جماعي أن يكون له أمير ونظام وقرار.

٤- ولا شك أن جماعة الدعوة إلى الله جماعة مشروعة في كل وقت وزمان، وهي اليوم فرض واجب في كل مكان سداً للثغور التي انفتحت على أمة الإسلام وتكميلاً للنقص الحاصل من أولي السلطان، ودرءاً للأخطار العظام التي باتت تهدد أمة الإسلام، دفعاً لأعداء الله في الخارج والداخل الذين يعملون جاهدين لإطفاء نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ولا شك عند كل ذي لب وبصيرة أن جماعات الدعوة هي اليوم حاملة لواء الإسلام، القائمة بنشر نور الله في العالمين، ولا شك أن القائمين في هذه الجماعات المحتسبين وقتهم وجهدهم وعطاءهم لله لا يريدون من ورائه علواً في الأرض ولا فساداً، وإنما يريدون وجه الله الكريم، هم خبر البرية كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [ألا أخبركم بخير البرية؟] قالوا: بلى يا رسول الله، قال: [رجل آخذ بعنان فرسه في سبيل الله كلما كانت هيعة استوى عليه] رواه الإمام أحمد.

ولا شك أن القائمين اليوم في كل مكان جهاداً بالكلمة ونشراً للدين، وإزهاقاً للباطل لهم نصيب من ذلك، فإن الباطل كما يقمع بالسيف، فإنه يقمع بالحجة والبيان، كما قال تعالى: {بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون} وقال تعالى: {ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيراً. فلا تطع الكافرين وجاهدهم به جهاداً كبيرا}.

ولا شك أن مثل هذه الجماعات التي هذه أهدافها وغاياتها والحاجة إليها لا يمكن أن تؤدي دورها، وتقوم بمهامها إلا وفق نظام، وتحت إمرة قائد، وفي إطار قرار محترم مطاع، وإلا كانت مجرد تجمع غوغائي عشوائي، تلقى فيها الأقوال والآراء، ولا يخرج من وراء ذلك عمل ولا خطة ولا نظام.

٥- وأما مستند الطاعة في الجماعات الخاصة فإنه علاوة على ما سبق التزم بالشرط الاختياري الذي شرطه المسلم على نفسه، وقد قال صلى الله عليه وسلم: [المسلمون عند شروطهم]. والفرد الداخل في الجماعة الخاصة يدخل في ضمن شروط اختيارية قد وافق عليها وبالتالي فإذا قبلها فقد أخذ على نفسه عهداً بالإلزام والوفاء وهذه الشروط إذا كانت موافقة للكتاب والسنة فالالتزام بها حق لقوله صلى الله عليه وسلم: [المسلمون عند شروطهم] وقوله تعالى: {يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود} والآية عامة يدخل فيها كل عقد سواء كان عقداً مع الله أو مع الناس.. وأما إذا كان الشرط باطلاً فلا يجوز الوفاء به لقول صلى الله عليه وسلم: [كل شرط ليس في كتاب فهو باطل وإن كان مائة شرط] (رواه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها).

وقد أسلفنا فيما سبق بيان مواصفات الجماعة المهتدية فإذا كانت الشروط الداخلية فيها موافقة للكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وسلم فهي شروط جائزة يجب لمن قبلها أن يلتزم بها من باب الوفاء بالشروط والالتزام بالعهود وأما إذا كانت شروطاً مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة فلا يجوز الوفاء بها قولاً واحداً.

٦- وقد يقول قائل: وما الداعي للمسلم اليوم أن يلتزم شيئاً هو يلزم به نفسه، ويدخل في شروط تقيده ويجب عليه أن يعمل بمقتضاها وما مصلحة المسلم في ذلك؟ ونقول: إن هذا من باب المشروع المستحب [فمن نذر أن يطيع الله فليطعه] كما قال صلى الله عليه وسلم، والداخل في إطار جماعة الدعوة المهتدية بمثابة الناذر أن يطيع الله في إطار خطة ونظام وعهد.. نعم قد ألزم نفسه، وقيد حريته. ولكنه ألزم نفسه بطاعة ومعروف وجهاد في سبيل الله، وترك حياة البطالة والكسل والغفلة والهوى، أو على الأقل الراحة والدعة أو على أقل الأقل ترك العمل الفردي المحدود إلى العمل الجماعي الواسع عظيم القدر والأثر فإن عمل الجماعة غير عمل

الفرد، وكلما اتسعت الجماعة وتعددت أوجه نشاطها، وزادت فاعلية أفرادها كلما كان أثرها أعظم ونفعها أعم، فالداخل في إطار العمل الجماعي ناذر لله معاهد له أن يعمل في إطار وخطة ونظام، ولا شك أن هذا نذر مشروع مستحب بل هو اليوم من ألزم الطاعات وأعظم القربات، لأن حاجة المسلمين إليه اليوم أشد حاجة.

٧- ولا شك أن حدود الطاعة في هذه الجماعات الخاصة إنما هي في حدود الشروط الموضوعة المتفق عليها، وفي حدود ما قامت من أجله الجماعة وما تريد تحقيقه من أهداف، وكذلك في حدود الكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة.. إذا كان الأمر كذلك فالطاعة واجبة والالتزام واجب، ونقض هذا أو التقصير فيه إنما هو إخلال بالشرط، ونقض للعهد، وعدم وفاء بالنذر ولا شك أن ذلك كله معصية لله عز وجل.

٨- ولا شك أن حدود هذه الطاعة غير حدود الطاعة في إطار الجماعة العامة والإمام العام فإن الطاعة هناك فرض واجب أشد إلزاماً، والخروج منها قد يؤدي إلى الخروج من الإسلام كما قال صلى الله عليه وسلم: [من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية].

وقوله صلى الله عليه وسلم: [من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية] رواه مسلم.

وأما جماعة الدعوة فالأصل في الالتزام فيها إنما هو ما سلف من النذر والعهد، وتغليب المصلحة الشرعية، ومعلوم أن هذا غير ذلك.

وأظن الآن أنه قد وضح السبيل لكل ذي عينين وبصيرة، وقد وضع الأمر كله في نصابه.

الأصل الرابع

إحاطة الإسلام من جميع جوانبه

خير من الاقتصاد على بعض شرائعه

الإسلام دين الله وصبغته، وقد جاء لهداية الإنسان في كل شأن من شؤون حياته على هذه الأرض {ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء}. ولا يوجد نشاط إنساني، ولا فعل متصور لجارحة من جوارح الإنسان إلا ولله فيها حكم شرعي {ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا}، {فمن يعمل مثال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره}، {ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد}.

ومن أجل ذلك كان الإسلام قضية كبرى، ودينا شمولياً يستوعب حياة الإنسان كلها، ومشكلاته جميعاً على الأرض، ويرشده في كل ذلك إلى الحق الذي يحبه الله ويرضاه.

* ومهما تعددت قضايا الناس، وتنوعت مشاكلهم، ومعاملاتهم فإنهم واجدون لذلك هداية وحكماً: إما نصاً في كتاب الله وسنة رسوله، وإما اجتهاداً في إطار هذه النصوص، وقواعدها المقررة وكلياتها العامة، وأهدافها التي تدعو إليها. ولا يوجد نظام آخر ولا دين آخر على الأرض اليوم يحدد للإنسان كل مسار حياته بدءاً بإزالة النجاسات ومروراً بحل كل مشكلاته، ونهاية بتزكية نفسه، وتهذيب روحه إلا الإسلام.

الدين الإسلامي لا يقوم إلا في إطار الأمة والجماعة:

ولا شك أن الإسلام نظام جماعي لأنه دين لا يقوم به إلا أمة ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجماعة، لأن هذا الذين جعل غاياته إقامة كل شريعة الإسلام على الأرض، ومحاربة كل من يقف في طريقها وجعل كلمة الله هي العليا في الأرض كلها {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله}.

{هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله} الآية.

ولا شك أنه في غيبة الخلافة الإسلامية الراشدة القائمة بذلك فإن على الفرد أن يتقي الله حسب استطاعته، وأن يبذل غاية مستطاعه، وأن يقوم بالحق ولو كان وحده.. ومن ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتمسك بكلمة الحق، وعدم كتمان العلم، وجهاد الكفار باللسان إذا لم يمكن بالسيف. هذا فضلاً عن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والصوم، والحج، وصلة الرحم، وأكل الحلال، والبعد عن الحرام، والبصيرة في الدين إلى آخر ما فرضه الله على كل مسلم ولو كان وحده.

ومعلوم أن الفرد مهما كان قوياً مجاهداً فإنه لا يحق وحده أهداف الرسالة من نصر الدين، والانتصار على الكافرين واخضاع الناس لشريعة رب العالمين. بل لابد من الأمة والجماعة القائمة بالحق.

ولذلك فإنك لا تستطيع أن تقول إن شريعة الإسلام مطبقة، وإن الكتاب والسنة معمول بهما، إلا في إطار خلافة راشدة، ترفع لواء التوحيد، وتوالي بالإسلام وعلى الإسلام وتقاتل الكفار لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وأما في إطار حكام الطوائف والأقاليم الذين اهتم كل واحد منهم بحماية ملكه وسلطانه، وجعل الموالاة والمعاداة على أساس التبعية له، والانتماء لحدود دولته فإن هذا أمر مستحدث في الدين، قد أحدثه الغربيون

في أمة الإسلام بعد أن أزالوا خلافتهم، وقسموا أوطانهم، واستعمروا بلادهم ونصبوا من شاءوا ممن يواليهم..

ولا شك أن هذا الواقع اللاستثنائي الذي تعيشه الأمة ليس هو الأصل في تاريخها، ولا هو المشروع في كتاب الله وسنة رسوله ولا شك أن الرضى بذلك رضى بغير حكم الله، وإقرار ذلك عن طمأنينة القلب كفر مخرج من دين الله؛ لأنه في حقيقته إقرار ببقاء أمة الإسلام ضعيفة مستكينة، يطؤها أعداء الله، ويحكم فيها بغير حكم الله وشريعته.

ومن أجل ذلك قلنا وما زلنا نقول إن أمام المسلمين واجبات تنوء بها الجبال، ومهمات لا يهتم بها ولا يحملها إلا الأبطال فإعادة أمة الإسلام إلى مجدها التليد، ورفع راية التوحيد على كل أصقاع الأرض ليس ضرباً من الخيال، ولا هو من المحال بل هو الحق الذي لا شبهة فيه والذي بشرنا به الله ورسوله في الكتاب {هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله}. [ولن يترك الإسلام بيت حجر ولا مدر إلا أدخله الله فيه بعز عزيز يعز الله به الإسلام وأهله، وبذل ذليل يذل الله به الشرك وأهله].

[إنكم ستفتحون، القسطنطينية وإنكم ستفتحون روما] وقال ابن عمر (مدينة هرقل تفتح أولاً).

وأما هذه الرؤية الشمولية للواقع الكائن، وما ينبغي أن يكون لا يجوز بتاتاً أن نقول إن جماعة واحدة من جماعات الدعوة إلى الله –والتي أثبتنا مشروعيتها بل وجوبها بما لا مجال للطعن فيه إلا مكابرة– تستطيع أن تقوم بكل ذلك. بل إن الواقع الإسلامي اليوم ليفرض على كل فرد أو جماعة أن يبذل قصارى جهده، وغاية كده وجهاده، لعله أن يرفع لبنة في البناء المتهاوي إلى مكانها، أو يسد خرقاً أو قفل ثغرة من الثغور يدخل العدو من خلالها إلى هذه الأمة.

ولا شك أيضاً أنه كلما توسعت جماعة الدعوة واستطاعت أن ترقع في ثوب الإسلام أكثر من خرق، وأن تقفل في وجه أعدائه أكثر من ثغر، وأن تبني في صرح الإسلام أكثر من لبنة كان هذا أفضل وأكمل.

فكيف ترى لو أن عالماً من علماء المسلمين اهتم بتربية مجموعة من التلاميذ على فضائل الدين، وأوقف نفسه على ذلك كان ذلك منه حسنا، فماذا لو أنه مع اهتمامه الأول كان يتصدى للرد على الملاحدة والزنادقة والمنحرفين، وماذا لو أنه مع ذلك كان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وماذا لو أنه كان كذلك قائماً بالشفاعة الحسنة لإخوانه المسلمين ومتفقداً للأرملة والمسكين، وباذلاً جزءاً من وقته لإصلاح ذات البين بين المتخاصمين.

وانظر هذا في سيرة علم من أعلام الأمة المعاصرين كشيخنا عبد العزيز بن باز حفظه الله، ألا ترى أن مثل هذا في الناس يعمل عمل أمة.. وهكذا الشأن في عمل جماعات الدعوة إلى الله فلو أن جماعة قصرت نفسها على مهمة واحدة من مهمات الدين، وخصصت عملها كله في شأن واحد من شؤون المسلمين لكان هذا حسناً وليس بسيء، أما إذا وفقها الله سبحانه وتعالى فتعددت منافعها، وتشعبت أعمالها، لكان هذا فضلاً على فضل وإحساناً على إحسان.

ولكن الذي نحذر منه دائماً ألا يظن أن الاقتصار على شعبة من شعب الإيمان هو الإيمان كله. فلا يجوز لجماعة تقاتل العدو أن تحتقر من يقوم بتعليم العلم وتصحيح المعتقد، وتزكية النفوس؛ لأن جهاد الكفار وحده لا يغني عن ذلك، بل نحن نجاهد الكفار من أجل أن يزكوا أنفسهم، ويصححوا معتقدهم، ويقيموا صلاتهم على الوجه المطلوب. فكيف يرضى من المجاهد مع جهاده في سبيل الله أن يكون سيء الاعتقاد، فاسد الطوية، مصلياً صلاة، حكم الشرع ببطلانها أو فسادها.

والخلاصة أن هذا الدين لا يصلح إلا لمن أحاط به من جميع جوانبه، وآمن بكل ما جاء به الرسول من ربه عقيدة وشريعة، واتقى الله ما استطاع، وعمل من الدين بما وسعه جهده.

الدعوة السلفية هي دعوة الإسلام الشمولية:

ولست واجداً بحمد الله وتوفيقه دعوة اليوم تمثل شمولية الإسلام، وتقوم على حقائقه العلمية من الدعوة الموسومة بالدعوة السلفية التي لا تنتمي إلى فرد أو حزب أو جماعة معينة وإنما تنتمي فقط إلى الكتاب والسنة، ومنهج السلف الصالح، وهذه الدعوة لا تشرف بالرجال، ولكن الرجال يشرفون بالانتساب إليها، والدخول فيها، وهي معصومة لأن الحجة فيها لكلام الله وكلام رسوله فقط، وقواعدها التي أصبحت من قواعدها في حكم الإجماع ولا شك أن كل جماعة من جماعات الدعوة تقوم على أساس من هذه الدعوة فهي جماعة مباركة ما التزمت الحق، وعملت بالكتاب والسنة، والتزمت منهج هذه الدعوة.

كما أن كل عالم التزم هذه الدعوة فهو عالم مبارك متبع للصفوة من هذه الأمة أصحاب النبي وخيار التابعين، وأهل الحديث، وأهل التوحيد، وأهل السنة والجماعة جيلاً بعد جيل.

ولقد مثل أعلام هذه الدعوة وخاصة في عصور النكبات شمولية الإسلام، وادرس في ذلك سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب ينبئك تاريخهما ومنهجهما في الدعوة، كيف يحيي الفرد أمة، وكيف تنشأ الجماعة بالفرد العامل، وكيف يمكن أن يعاد للإسلام مجده في عصور الانحطاط وأن ذلك لا يكون إلا من خلال جماعة عاملة، وأمة قائمة وأن شمولية الإسلام توجب على الدعاة أن يعملوا في كل اتجاه وأن يحاولوا أن يسدوا كل

الثغور، وأن هدف الإسلام العظيم هو إعلاء كلمة الله في الأرض كلهـــا والـــذي لا يتـــأتى إلا بجهاد جماعي ترفع فيه راية التوحيد التي يكون هم حامليها وغايتهم الجهاد لتكـــون كلمـــة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى.

الأصل الخامس

لنحذر الأقوال الجانحة في العمل الدعوي

قدمنا بحمد الله أدلة لا تدفع على أن العمل الجماعي اليوم لنصرة الإســـلام فريضـــة واجبـــة، وليس مجرد عمل صالح مشروع.

وقدمنا الشروط الأساسية التي يجب توفرها في الجماعة الصالحة، وبينا حدود العلاقة الواجبـــة بينها وبين جماعة المسلمين، وكيف تكون الموالاة والأخوة في إطار جماعة الدعوة وفي ظلال أمة الإسلام العامة.

وذكرنا الأدلة الوافية على أن النظام والطاعة في إطار جماعة الدعوة لا يتناقض بتاتاً – مـــع الموالاة والولاء لجماعة الإسلام وإمامها العام، وسقنا أمثلة من سيرة أصحاب النبـــي الكـــرام، وسلفنا الصالح بما يثلج صدر كل مؤمن.

واليوم نأتي إلى إلقاء نظرة على الواقع المعاش وما يجب أن يكون عليـــه العمـــل الجمـــاعي للدعوة إلى الله..

الأهداف الكبرى للرسالة الإسلامية:

لا يمكن أن نعرف ما يراد أن نفعله اليوم إلا إذا عرفنا الأهداف التي نريـــد أن نصـــل إليهـــا والغايات التي نريد تحقيقها. وإذا كان هدفنا هو ارضاء الله سبحانه وتعـــالى، والقيـــام بدينـــه، والتزام شريعته فإن الله سبحانه وتعالى قد حدد لنا أهداف الدين. ومن هذه الأهداف:

١– الجهاد لتكون كلمة الله هي العليا في الأرض كلها كما قال تعالى: {وقتلوهم حتى لا تكـــون فتنة ويكون الدين كله لله}.

وقال تعالى أيضاً: {هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلـــه وكفـــى بالله شهيداً}. ومعنى هذا أنه يجب على المسلمين أن يقاتلوا حتى لا يبقى مؤمن يعذب، ويفـــتن عن دينه في الأرض كلها وحتى يعلو التوحيد الشرك في بقاع العالم جميعاً.

ولا شك أن اتباع الرسول واجب عليهم القيام بهذه المهمة عملاً يقول سبحانه: {قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني} وقوله تعالى: {كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله}.

٢- العمل لتكون أمة الإسلام أمة واحدة تلتف حول علم واحد يتخذ قراره بعد مشورة. ودليل ذلك قوله تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا}. وقوله تعالى: {إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين ءاووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض}.

والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً.. ومن أعظم الأدلة في ذلك إجماع أهل الإسلام جميعاً على وجوب تنصيب إمام يدين له كل أهل الإسلام بالطاعة والولاء، وأن الخروج من بيعته خروج من الدين وأن من مات وليس في عنقه بيعة له مات على شعبة من نفاق.

الواقع المعاصر:

ولا يحتاج أن نستفيض في الواقع المعاصر فكل زاوية فيه تدمي القلب، وتعصر النفس ألماً على أمة الإسلام التي أصبحت أمماً، والتي يتحكم فيها اليوم اللصوص المتغلبة الذين أصبحت أموال المسلمين ودماؤهم وأعراضهم نهباً لهم، والذي أصبح دين الله عندهم هدفاً وغرضاً يرمي بكل نبل، ولا شك أن الرضا بهذه الواقع كفر وردة، والراكنون إليه نفاق وظلم. قال تعالى: {ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ومالكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون}. وأي ظلم أعظم من الصد عن سبيل الله، وإشاعة الفاحشة في بلاد الإسلام، والعمل لتكون كلمة الله هي السفلى، واعلاء كلمة الكفر والباطل..، وهل الواقع المعاش إلا كذلك؟

المسلمون ومناهج التغيير:

ودعاة الإسلام اليوم، ومشايخ الدين، وطلاب العلم متفرقون فيما يجب فعله خروجاً من هذا الواقع المرير إلى أفق الكتاب والسنة وتحقيق أهداف الرسالة الإسلامية.

وتكاد أن تكون الآراء في هذا الصدد بعدد مشايخ الدين وطلاب العلم ودعاة الإسلام ولعل العذر في ذلك أن الأفق الذي تريد الوصول إليه عظيم جداً، وحجم الكارثة التي وصل إليه المسلمون عظيم جداً كذلك. وقد اتسع الخرق على الراقع كما يقولون..، وضاعت الأهداف والغايات لأنها أصبحت من قبيل الخوارق والمعجزات، والتبديل الذي يحتاج إلى تبديل، {أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} وأنَّى أن نغير أمة الإسلام التي أصبحت مهيضة كسيرة، بل كسيحة لتقف على قدميها مرة ثانية، وتطاول أمم الكفر والباطل، وكما ضاعت

الأهداف ضاعت الأولويات كذلك، فمن أين نبدأ والنار تلتهم منزلنا من كل صـــوب؟ وكيـــف نرقع وقد اتسع الخرق من كل جانب؟ ومتى نقيم جداراً في البناء ومعاول الهدم قد وصلت إلى القواعد والأساسات؟ وكيف نبني أمتنا من جديد والهدامون يعملون ليل نهار وكلما جئت تبنـــي أزاحوك عنها إلى مكان بعيد؟

ومتى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبني وغيرك يهدم

ومن أجل ذلك تعم الحيرة مشايخ الدين وطلاب العلم ورجال الدعوة ويصدر كل مـــنهم رأيـــاً يخالف الآخر ولهم العذر في ذلك فحجم الكارثة أكبر من كل اجتهاد..

ومع ذلك فلا بأس من التنبيه على بعض الأقوال الجانحة والساقطة في هذا الصدد فمن ذلك:

(١) اليأس من الإصلاح والقنوط من تحقيق أهداف الرسالة الإسلامية ومن ثم الرضا بالعزلة، والانقطاع للعبادة الفردية، وترك الدعوة إلى الله ولا يخفى أن هذا في الوقـــت الحاضـــر إثـــم عظيم لعموم الآيات في وجوب الدعوة والبيان وعدم جواز كتمان العلـــم، ووجـــوب الجهـــاد والإلتحاق بالطائفة المنصورة إلى قيام الساعة.

(٢) التعويل على العمل الفردي، والجهود العلمية المتواضعة كنشر كتب العلم، وتحقيق بعـــض مسائل الخلاف والظن – أن ذلك يمكن أن يحقق أهداف الرسالة الإسلامية ويغير واقع الأمـــة وهذا قول ساقط مخالف لسنن الله في الخلق، ثم أنه قول خادع لأنه يوهم أصحابه أنهـــم مـــن المجاهدين القائمين على الحق وليسوا كذلك؟ ثم إن اتباع هذا القول إذا ظنوا أن هذا هو الجهاد الواجب، وعمل الرسل وهونوا أو حقروا من شأن القيام في وجه الباطل ومحاربة أعداء الأمة بالكلمة والسيف، والجهاد الجماعي، فإنه عملهم قد ينقلب إلى الصد عـــن ســـبيل الله وتعويـــق مسيرة الجهاد في سبيله.

(٣) ومن الأقوال والمناهج الساقطة كذلك تحميل جماعة الدعوة كل صلاحيات وعمل الإمـــام العام، وإلغاء كل الأولويات والقفز فوق كل حاجز، والدخول إلى معارك يمكن تأخيرها والظن أن الوصول إلى النتائج يمكن أن يكون بغير الأسباب وكل هذا من الجهل بسنن الله في الكـــون والجهل بالواقع المعاصر، والسياسة الشرعية الواجب اتباعها حسب الظروف والملابسات.

(٤) ومن المناهج الجانحة في الدعوة تحويل العمل الجماعي ليكون هدفاً في ذاته يحقق المنافع المادية لأصحابه حيث تحمل الجماعة أفرادها إلى المناصب الدنيوية، وتتكالب على المراكـــز والمؤسسات جاعلة الدين وسيلة إلى الدنيا والدعوة في خدمة الأفراد والإسلام صيداً للدنيا وهذا من أعظم الفساد في الأرض والصد عن سبيل الله.

ولعله هذا أعظم ما زهَّد الناس في العمل الجماعي عندما رأوا بعض الجماعات بدلاً من أن تكون في خدمة الدين، حولت الدين ليكون في خدمة دنيا أفرادها.

(٥) من أسقط المناهج والأقوال في الدعوة جعل نصر الدين وخروج أهل الإسلام من محنتهم المعاصرة منوطاً بترك كل المؤسسات القائمة في المجتمع: الجامعات، والمدارس، سواء منها ما يدرس الدين أو الدنيا، والوزارات كلها بلا استثناء، والمؤسسات جميعها حكومية أو أهلية، دنيوية أو دينية، والتحول إلى دراسة فرع أو أكثر من فروع العلم الديني مع العيش عالة على ما يتفضل به المحسنون.. والعجيب أن أصحاب هذا القول يقدمون برنامجهم هذا، وحلهم الإسلامي هذا لمعضلات الأمة الإسلامية على أنه الحل الذي لا حل غيره، والدين الذي لا دين سواه.. وهذا من أكثر المناهج سفاهة وجنوحاً.

(٦) وفي الساحة الإسلامية كذلك يعرض بعض الدعاة حلاً يقوم على الدعوة إلى المعروف فقط وترك النهي عن المنكر، وليسقط المنكر في زعمهم –من نفسه– وترك الجهاد كله بالسيف وكلمة الحق في وجه الظلم والكفر والطغيان.

– ومن أعظم المخاطر في مناهج الدعوة إلى الله التمسك بجانب من الحق وترك الجانب الآخر، وأخطر من ذلك رد الحق الذي يتمسك به الطرف الآخر.. ولو أن كل داع إلى الله لم ينكر الحق الذي عند الدعاة الآخرين لاكتملت الصورة، وعمل بكل الشريعة، وقام المسلمون بكل الدين، وتحمل كل منهم جانباً من الحق والواجب ولم نكن كما قال الله تعالى في بعض أتباع الرسل السابقة: {فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون}.

والإسلام لا يصلح إلا لمن حاطه من جميع جوانبه والدعوة إلى الله اليوم تحتاج إلى قتال بالسيف للعدوان على أمة الإسلام، ولا يجوز تأخير ذلك عن وقت الحاجة إليه، وتحتاج إلى جهاد اللصوص المتغلبة الذين يسطون على مال الأمة وأعراضها ودمائها، وتحتاج إلى أخذ على يد الذين يخرقون سفينتنا ويريدون قاصدين أو جاهلين – إغراق أمتنا.

وتحتاج الأمة إلى تعليم الجاهل، وتنبيه الغافل وردع المعاند المكابر، وتربية النشء على الدين وتخريج العلماء العاملين المخلصين، وكل عمل من ذلك يحتاج إلى ميدان وإلى رجال وجهاد ومال.

وسد الثغور المفتوحة على أهل الإسلام يحتاج إلى آلاف الرجال العاملين، وآلاف الآلاف من أموال المحسنين، وجهود آلاف الرجال المخلصين المصلحين، وتحتاج كذلك إلى أن يكون الزمن جزءا من العلاج، وأن يعمل في صالحنا إذا كان التقدم في البناء من نصيبنا لا من نصيب أعدائنا {أفلا يرون أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها أفهم الغالبون}.

وعلى الذين ما زالوا يمارون في مشروعية العمل الجماعي أن يتقوا الله فيما يقولون، وأن يقوموا بما أوجبه الله عليهم لنصرة الحق والدين.. ويعلموا أن الله سائلهم يوم القيامة عن أمة الإسلام التي باتت يستبيح اللصوص أموالها، وينتهك الفساق أعراضها، ويدوس الكفار مقدساتها، ويعيش فيها الإسلام غريباً في دياره، حزيناً في محرابه، ملاحقاً في السجون والمعتقلات، ويسير الكفر منتعشاً في ساحتها مزهوا في ميادينها.

ثم بعد ذلك يفتي من يفتي ويقول من يقول: لا يجوز اليوم أن يجتمع مسلم مع ثان وثالث ليقولوا كلمة حق، أو يتصدوا لظالم، أو يساعدوا محتاجاً أو يردوا عدواناً عن أمة الإسلام.. سبحانك هذا بهتان عظيم.

ألا إني أقول مرة ومرة: ليتق الله هؤلاء، ولا يلقوا القول على عواهنه، وليعلموا أن الله سائلهم عما فاهت أفواههم وألفت أقلامهم من قول قد شل آلاف الآلاف من شباب الأمة عن الجهاد في سبيل الله ونصر دين الله، واعلاء كلمته في الأرض.. فلينظر هؤلاء كم من شاب فتنوه، وكم من داع خذلوه، وكم من مريد للجهاد في سبيل الله أقعدوه. قال تعالى: {قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون البأس إلا قليلاً}. (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأسا وأشد تنكيلاً..}.

من للجهاد اليوم في فلسطين وأفغانستان وأرتيريا وجنوب السودان؟؟

من للدعوة اليوم في بلد تنتهك فيها حرمات الله، وينفخ فيها الشيطان، ويبيض فيها ويخرج الأفراخ والأعوان؟

وهل يتأتي هذا إلا بأن تهب الأمة الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها وهي تقول لبيك اللهم لبيك للجهاد ونصرة الدين!!

وختاماً أقول لهؤلاء المثبطين القاعدين: إذا رضيتم لأنفسكم القعود عن نصرة الدين فلا تجمعوا جريمة أخرى في تثبيط القائمين والمجاهدين.

اللهم أني أحب كل داع إليك، وكل باذل في سبيلك وكل عامل لإعلاء كلمتك في الأرض في أي ساعة من ليل أو نهار، اللهم فاجعل لي نصيبا مع كل هؤلاء لحبي لهم، ودعائي من أجلهم أن ينصرهم الله ويؤيدهم وأن يبارك في جهادهم.

{ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم}.

الأصل السادس

وجوب تحديد الأهداف قبل شق الطريق

لا شك أن هم الدعاة إلى الله هو رفع الأمة إلى مستوى العمل بالإسلام، والعيش تحت ظـــلال القرآن، وتطبيق شرع الله في أرضه، باختصار عبادة الله وحده لا شريك له.

ولا شك أن هذه مهمة شاقة وعسيرة وذلك للأسباب الآتية:

١- البون الشاسع بين واقع الأمة الإسلامي الحالي، وبين شريعة الله عز وجل فقد تحولت أمة الإسلام الواحدة إلى أمم شتى، ودويلات متناثرة لكل دولة علم وسلطان وإمـــام، وقـــد تحـــول الولاء والبراء من موالاة المسلم للمسلم إلى الموالاة في المواطنة والدولة، بحيث أصـــبح مـــن الجرائم التي يعاقب عليها القانون الانتقال من جزء من أرض الإسلام إلـــى جـــزء آخـــر دون الإذن الرسمي الذي وضعت له شروط وقيود وحدود تجعل الكافر في كثير من الأحيان مقـــدماً على المسلم، وتجعل المواطن ولو كان كافراً عربيداً مقدماً في الحصول علـــى المنـــافع مـــن المسلم التقي الصالح إذا كان غير مواطن.

ثم إنه في كثير من دول الإسلام قد حدث الفصال التام بين شريعة الله ونظام الحياة، فلا سياسة ولا اقتصاد ولا اجتماع، ولا أخلاق تحكمها شريعة القرآن وإنما شرائع الطواغيت والشيطان.

وهذا أمر يطول شرحه والمقصود أن أول ما يجعل مهمة الدعاة إلى الله عسيرة فـــي الوقـــت الحاضر هو البون الشاسع بين واقع الناس، وبين المستوى الذي يدعو إليه كتـــاب الله وســـنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

إن الوصول إلى الرأي الفقهي والحكم الشرعي (فيما يمكن عمله لنصر الدين) ليس أمراً سهلاً كما يتصوره الكثيرون؛ وذلك أن تعقيدات الواقع الذي نعيش فيه، والعلم بالمصـــالح والمفاســـد وما يمكن تحقيقه وما لا يمكن، أمر ليس في إمكان كل مجتهد؛ وذلك أن كثيراً مـــن العلمـــاء وطلاب العلم ربما يكونون على دراية ببعض علوم الكتاب والسنة، ولكن كثيراً منهم قد يكـــون في جهل كبير بواقع الناس، وحقيقة الأنظمة والقوانين التي تحكم هذا الواقع، ولا شك أن مـــن يجهل الواقع لا يستطيع أن يهتدي إلى الحكم الشرعي الصحيح، والأسلوب الأمثل فـــي كيفيـــة الدعوة والجهاد.

ألا ترى أنه لو بعث فينا اليوم بعض أعلام السلف من الصحابة والأئمة وعرضنا عليه كثيـــراً من مشكلاتنا فإنه لا يستطيع أن يفتي فيها إلا بأن يعلم واقعنا الذي نعيشه.. فماذا لو سألنا مثلاً ابن عباس رضي الله عنهما أو أحد الأئمة الأربعة عن حكم الضـــمان الاجتمـــاعي، وأعمـــال

البنوك الإسلامية الحالية، والموقف الشرعي من الحكام المعاصرين، والنظرة الشرعية لقوانين الإقامة والجنسية، والحدود السياسية التي تفصل بين أبناء الأمة الإسلامية، وما هو السبيل الأمثل للتعامل اليوم مع القضية الفلسطينية والجهاد في أفغانستان.. إلى مئات بل آلاف المشكلات والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعترض مسيرتنا الإسلامية..

هل يستطيع أي علم من أعلام السلف، وأئمة الإسلام السابقين أن يفتنا في قضية، من هذه القضايا إلا بعد أن يعرف ويعلم ما هو الضمان الاجتماعي الذي نسأل عنه؟ وماذا تصنع البنوك الإسلامية اليوم؟ ومن هم الحكام المعاصرين وما موقفهم من شريعة الله ودين الإسلام؟ وما هي قوانين الإقامة والجنسية؟ وما معنى الحدود السياسية؟.. إلخ.

وهذا مثال فقط أضربه لنعلم أن مما يعقد الدعوة إلى الله في الوقت الحاضر أن الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح فيما يعترضنا من مشكلات ليس بالسهولة التي يظنها كثير من الناس لأن هذا يحتاج إلى علم بالكتاب والسنة أولاً، ثم دراسة وبصر بواقع الناص والمجتمعات وهذا لا يتيسر لكثير من طلاب العلم والعلماء. ونادراً ما نجد العالم العامل الفقيه الذي له بصر بدنيا الناس وواقعهم وله دراية وفهم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

٣- وأما الأمر الثالث الذي يجعل نقل المسلمين إلى مستوى العمل بالإسلام صعباً شاقا. أن أعداء الإسلام المعاصرين قد استفادوا من تجارب المجرمين في كل العصور السالفة، وقد أصبح إجرام اليوم منظماً مقنناً مدروساً، ثم إنهم قد استفادوا بمعطيات العصر ووسائله الحديثة في حربهم للإسلام. قال تعالى: {وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون}.

وقال تعالى أيضاً: {وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هادياً ونصيرا} لقد كان الإجرام وحرب الإسلام قديماً بسيطاً وبدائياً إذا قيس بإجرام اليوم وطرق الصد عن سبيل الله المعاصرة، فإجرام الأمس لم يكن يعرف الحرب النفسية، ولا الإعلام القذر، ولا الرصد الدائم، والإحصاء المستمر لكل تحركات المؤمنين، وتخزين هذه المعلومات في بطن (الكمبيوتر) الحاسوب، ولا بتجنيد أجهزة كاملة في الدولة لا عمل لها إلا مكافحة النشاط الديني.. إلخ.

وهذه الأمور الثلاثة هي بعض المعوقات والمشكلات التي تجعل عمل الدعاة إلى الله ومحاولاتهم نقل الأمة الإسلامية من واقعها المعاصر إلى أفق الكتاب والسنة أمراً مستعصياً. ومن أجل مجابهة هذا الواقع والتغلب عليه يجب علينا اتباع الآتي:

١- الإيمان واليقين بأن الانتصار على هذا الواقع، ورفع الأمة إلى مستوى الكتاب والسنة يستحيل أن يكون إلا من خلال جهاد جماعي ينتظم جمهور أبناء الأمة الإسلامية حيث يكون كل فرد داعياً وكل داع له دور مخصوص وعمل معين يكمل به أعمال إخوانه الدعاة الآخرين. ولا شك أن من يظن أن ينتصر الإسلام، وتعلو كلمة الله بدعوات فردية متناثرة. كمن يظن أن يتغلب جيش للمسلمين لا خطة له ولا أمير ولا قائد وإنما جنود متفرقون يقاتلون كيفما اتفق ويقابلون جيشاً منظماً للعدو له قائد وخطة. فمن ظن أن مثل تلك الجموع المتفرقة التي لا قائد لها ولا نظام يمكن أن تتغلب على عدو له قائد وخطة ونظام فهو مدخول في عقله، جاهل بسنن الله سبحانه وتعالى.

وللأسف أن بعض الدعاة إلى الله يجادلون في هذه السنن الكونية، ويحاربونها بكل سبيل، ويدعون طلاب العلم والدعاة إلى الدعوة الفردية ويقولون هذه طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم!! ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتصر على قريش، ودانت له العرب، وغزا فارس والروم، ولم يكن له خطة ولا نظام، ولا أمة ولا جماعة!! ونجد بعض هؤلاء قد لا يمارس من أساليب الدعوة إلا مجرد نشر كتاب أو إلقاء درس.

ويظن أنه بذلك سيخرج اليهود من أرض الإسلام ويقيم شريعة الله في الأرض. ويحمي ديار الإسلام من المنافقين والفجار.

وهؤلاء إلى جانب محاربتهم لسنن الله الكونية ومجافاتهم لسنة رسول الله القولية والعملية، وجهلهم بالسيرة والتاريخ بل بالبديهيات فهم مع ذلك ثرثارون متشدقون. قد يعلمون في قرارة أنفسهم أن الدين لا ينصر إلا بجهاد للكفار والمنافقين وأن الجهاد في سبيل الله لا يكون إلا بخطة ونظام وإمارة، وقيادة ولكنهم يغطون قعودهم بتلك الثرثرة الفارغة كقولهم: إن الوقت غير مهيئ، وإن من السياسة ترك السياسة، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم مكث ثلاث عشرة سنة يدعو إلى التوحيد، وأن إيجاد الأمة يجب أن يكون قبل وجود القائد.. إلخ.

هذه الثرثرات الفارغة التي لا يراد من ورائها إلا القعود عن نصرة الدين، وتعليق أمل المسلمين بأسباب يعلم كل أحد أن الله لم يرتب عليها وحدها نصر الدين، ولا هزيمة الكافرين.

٢- وأما الأمر الثاني الذي لابد وأن يسلكه الدعاة إلى الله سبحانه وتعالى فهو معرفة الهدف الذي يريدون الوصول إليه من كل فعل يبذلونه، ثم السعي وفق هذه الأهداف المرجوة، واتخاذ الأسلوب المناسب. فمثلاً لو كان هدفي من دعوة أحد من الناس أن يهديه الله ويوفقه للإسلام، فيجب على ذلك أن أتخذ الأسباب الموصلة في العادة إلى ذلك كإلانة القول له، والاجتهاد في البيان والشرح، والنصح له كما قال تعالى: {فقولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى} وهذا

الرجاء بحسب موسى لا بحسب الله سبحانه وتعالى، وذلك أن الله يعلم أن فرعون لا يهتدي، ولكنه أمر موسى عليه السلام بإلانة القول له، لأن لين القول هو الذي يمكن في العادة من أن يقرب الخصم، ويلين القلب، وأما لو كان هدفي من دعوة الشخص أن ألقمه الحجر فقط، وأقيم عليه الحجة وكفى فإنني سأتخذ الوسيلة المناسبة من البيان مع الزجر، والتوبيخ والتقريع، والذم الحامل على الإغاظة والإحناق وهكذا.. وانظر إلى سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم من قريش لقد كان همه صلى الله عليه وسلم جذبهم للإسلام، وإرشادهم إليه، والإبقاء على قوتهم والبعد عن إذلالهم؛ لما كان يرجوه صلى الله عليه وسلم من أن يكونوا عصب الدين، وقبيلة الإسلام، ورجال الحكم من بعده، ولذلك لم يتعمد قط إذلالهم ولا تنفيرهم من الدين، ولا تحطيم قوتهم، ومن ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يستعجل العذاب لهم، والدعاء عليهم، وأخذه الفداء من أسراهم في بدر، واللين معهم في صلح الحديبية، والعفو عنهم في الفتح، وتولية المناصب العليا لهم بمجرد إسلامهم كما فعل مع خالد وعمرو بن العاص وعكرمة بن جهل.. إلخ وشرح هذا يطول والمهم هنا هو كشف جانباً من السياسة النبوية الحكيمة في الدعوة إلى الله والتي كانت نابعة من أهداف موضوعة ومقاصد بعيدة، وتخطيط وبصيرة، ولم تكن مجرد أعمال متناثرة لا رابط لها، ولا فقه ولا فهم وراءها. وإنما كانت سياسة مبنية على نظر في العواقب، وتقدير للأمور وتخطيط للمستقبل.. وقد شرحنا بحمد الله جانباً عظيماً من هذه السياسة النبوية الكريمة في الدعوة إلى الله في كتابنا (فصول من السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله).

والقصد هنا البيان أن الدعوة إلى الله يجب أن تكون في إطار خطة موضوعة وسياسة رشيدة، ونظر في العواقب والخواتيم، واختيار للأسلوب الأمثل الموصل للغرض والهدف.

والخلاصة: يجب على الدعاة إلى الله أن يعرفوا أهدافهم التي يريدون الوصول إليها، وأن يدرسوا ذلك بعناية عظيم ثم يتخذوا بعد ذلك الأسلوب والطريق والوسيلة التي توصل إلى هذه الأهداف.

هذا بنظري أهم ما يجب على الدعاة إلى الله اليوم إدراكه من أجل جعل هذا الدين واقعاً في حياة الأمة الإسلامية وهو باختصار أنه يستحيل نصر الدين بغير الأسباب التي جعلها الله أسباب لنصر الدين كالجهاد في سبيل الله بالنفس والمال، وقتال الكفار، وقمع المنافقين، وبناء أمة الإسلام بالتربية والتزكية والتعهد والرعاية، ثم بوجوب معرفة كل هدف يراد الوصول إليه، ومن ثم اتخاذ الأسلوب والوسيلة المناسبة، وأما الدعوة العشوائية بلا أهداف مرسومة، ولا خطة موضوعة، فإنما هو خبط عشواء، وإلهاء للنفوس، وتغرير بالأماني الكاذبة، وعيش في الأحلام، ومخالفة لسنن الله.

الأصل السابع

القرار في جماعة الدعوة للإجماع

ثم للأكثرية وللسواد الأعظم

قدمنا في الفصول السابقة من أصول العمل الجماعي أن أهداف الإسلام النهائية بعيدة عن التحقيق بالنظر إلى واقعنا المعاصر. فأين نحن اليوم من قوله تعالى: {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله}!!.

فالخضوع اليوم يكاد أن يكون في الأرض كلها لغير الله سبحانه وتعالى إلا مواقع قليلة.. ولا شك أن تحقيق هذه الغاية النهائية للدين لا يتحقق إلا بجهاد إسلامي يسع الأرض كلها ويكون بحجم التحديات التي تواجه هذا الجهاد.. ومن أجل ذلك قلنا أنه لا جهاداً حقيقياً يغير الواقع إلا الجهاد الجماعي والعمل المتواصل الذي يكمل فيه اللاحق ما بدأ فيه السابق.. ويكون فيه الآخرون على درب الأولين.

وذكرنا أيضاً أن لا جماعة إلا بطاعة كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا من بديهيات الأمور على كل حال، وذكرنا أيضاً أن الأمر والقرار الشرعي لابد وأن يكون صادراً عن علم بالشريعة، ومعرفة بالواقع المعاصر.. وأن من علم الأحكام الشرعية ولم يعلم الواقع أنزل الآيات والأحاديث على غير منازلها ووضعها في غير مواضعها، ومن علم الواقع ولم يعلم الشريعة كان كمن علم الداء ولم يعلم الدواء فإنه يداوي بغير طب، وقلنا كذلك إن القرار والأمر يجب أن يكون صادراً وفق قواعد الاجتهاد الشرعي والمعرفة بالمصالح والمفاسد. وهذه قضية أشرنا إليها إشارة، وتفصيلها في غير هذه الرسالة.

واليوم نأتي إلى قضية هامة من قضايا العمل الجماعي وهي من يملك القرار في جماعة الدعوة؟

والجواب أننا بحمد الله نظرنا طويلاً في هذا الأمر وقد ألفت فيه رسالة منذ سبعة عشر عاماً تقريباً بعنوان (الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي) وكان فيها فصل خاص بالفروق الأساسية بين جماعة الإسلام وجماعة الدعوة. وقد وصلنا منذ ذلك الوقت، وزادتنا الأيام والأحداث علماً – إلى الحقائق التالية:

١– أنه لم يوجد ولا يوجد الرجل الذي أحاط علماً بكل أحكام الدين، وبواقع أمة الإسلام، ويستطيع أن يصف الدواء لكل علة، والقرار الصائب في كل مشكلة، وإن كان يوجد هذا

الرجل فلابد أن يكون رسولاً لا ينطق عن الهوى، ويوحى إليه في كل أمر. ومع أن هذا لا ينطبق إلا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط فإن الله سبحانه وتعالى أمره بالرجوع لأصحابه ومشاورتهم فقال له: {فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك} الآية..

والآيات هذه نزلت بعد أحد، وكان من شأن الشورى في هذه الغزوة أحد أسباب الهزيمة، ومع ذلك أمره سبحانه وتعالى أن يشاور أصحابه.. وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في كل وقائع التطبيق تقريباً، كأخذ الفدية في بدر، ومصالحة غطفان في الخندق، وتأمير الأمراء، ونحو ذلك من مصالح المسلمين العامة، بل ومن أمور الرسول الخاصة كحادث الإفك.. وكذلك كان الشأن في خلفائه الراشدين من بعده.

٢- لا يجوز للإمام أن يخالف رأي جمهور الأمة:

والمطلع في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين يجد أنه ليست هناك واقعة واحدة خالف فيها رسول الله ولا خلفاؤه الراشدون ما يشير به جمهور الأمة، بل صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي بكر وعمر: [لو اجتمعتما على رأي ما خالفتكما] وقد رجع رسول الله إلى رأي جمهور أصحابه وإن كان على خلاف رأيه في وقائع كثيرة منها الخروج إلى الكفار في أحد، والبقاء على حرب الكفار في الطائف، والعدول عن مصالحة غطفان في الخندق، علماً أن الرسول كان قد أبرم الصلح وكتب العهد ولكنه لم يوقع عليه بعد.. وكذلك الحال مع خلفائه الراشدين ولا يعرف حالة واحدة انفرد الإمام فيها بالرأي وخالفه جمهور الناس وأمر الناس بعد ذلك بطاعته.

والنصوص القرآنية والحديثية قاضية بذلك. فقوله تعالى: {وأمرهم شورى بينهم} ظاهر في أنه لا يجوز للإمام أن يقطع برأيه دون المسلمين، ولا يجوز أن يلزمهم برأيه الذي يخالفونه ويعارضونه، وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم لكل أمير يوليه سرية أو جيشاً: [وإن أنت استنزلت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله وحكم رسوله فلا تنزلهم على حكم الله وحكم رسوله لأنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله وحكم رسوله أم لا ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك] (رواه مسلم). فقوله صلى الله عليه وسلم: [ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك] ظاهر أنه لابد من اجتماع الآراء في ذلك أو اتفاق معظمهما على الأقل حتى يصدق فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: [ولكن على حكمك وحكم أصحابك]..

وهذا النص يلح مستنداً أن الجماعة الصغرى يجب أن تكون في هديها واجتهادها على نمط الجماعة الكبرى. وعلى كل حال إذا كان هذا هو المسلك في الجماعة العامة فإنه في الجماعة الخاصة أولى؛ لأن الإلتزام فيها اختياري وتلك الإلتزام بها جبرياً مفروضاً.

٣- المصلحة الشرعية تقتضي إلزامية الشورى:

ولا شك أن المصلحة الشرعية تقتضي إلزامية الشورى ووجوب العمل برأي الأغلبية؛ لأن هذا أولاً أدعى للبعد عن الاستبداد وسد ذرائع اتباع الهوى والمنافع الخاصة، وجعل المسؤولية جماعية، وتحميل الأمة، والجماعة نتيجة قرارها، وسد باب الطعن في الأمراء، وتحقير اجتهادهم.. وهو كذلك من أعظم أسباب لمِّ الشمل ووحدة الكلمة، وعدم الاعتراض على الأمر لأنه يكون صادراً بجمهور المستشارين، ورضا الأمة والجماعة.. ثم إن الإمام العام أو الأمير الخاص هو في النهاية فرد من الأفراد قد يكون له من إخوانه ورعيته أكفاؤه وأمثاله، بل قد يكون هناك من هو أكفأ منه، ولكن الظروف حالت دون جعله في الصدارة. فلماذا إذن يصبح رأيه هو الفيصل الذي لا رأي بعده؟ ولماذا إذا أجمعت الأمة أو اتفق جمهور المهتدين على رأي كان له أن يخالفهم ويمضي أمره، وتلزم الأمة أو الجماعة به؟ إن هذا يؤدي في النهاية إلى ما ذكرنا من الفساد والفرقة والخلاف..

ولا شك أنه لا يجوز في هذا الصدد أن نستدل بقوله تعالى {وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله} وقوله تعالى {وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين} ونحو ذلك من الآيات لأنه استدلال الجهلاء السخفاء الذين ينزلون القرآن في غير منازله.. فإن هذه الآيات تبين أن أكثر الناس يبقى على عناده وكفره ولا يتبع الحق، ويدخل في الإسلام. وأما ما نحن بصدده فهو أن نسبة الصواب مع جمهور المهتدين أكثر منه مع الواحد والاثنين، ولا يمنع أن يكون أحد المهتدين أحيانا معه الحق دون جمهورهم ولكن هذا شذوذ وندرة. فلا شك أن عامة المسائل التي اتفق عليها جمهور الصحابة مثلاً كان الحق معهم دون من شذ منهم، ولا يمنع أن يكون الحق مع القليل أحياناً ولكنه كما قلنا شذوذ عن القاعدة. والشاذ كما يقال لا حكم له. ومعلوم أن الصحابة قد أخذوا في جمع القرآن بقول الكثرة والتواتر، وتركوا نقل الواحد والاثنين وهذا منهم عمل برأي الأغلبية.

* والخلاصة أن المصلحة الشرعية بكل أبعادها تقتضي اليوم أن يكون القرار النهائي لإجماع الأمة، ثم جمهورها ولا يجوز بتاتاً -قطعاً لدابر الفرقة- أن يكون القرار النهائي للفرد مهما كان هذا الفرد علماً وورعاً ومعرفة بالواقع؛ لأنه لا يوجد المعصوم، وبالتالي فالاجتهاد الجماعي دائماً أقوى من الاجتهاد الفردي، ونسبة الحق مع الجماعة أكبر منه مع الواحد.

ثم إن المؤسسات أبقى من الأفراد فعمر الأفراد محدد وقليل، وعمر الأمم والجماعات أطـول من هذا بكثير، ودوام الأمة والجماعة هو بدوام الألفة والمحبة، ولا ألفة ولا محبة إلا في ظـل القرار الجماعي الذي يشعر الجميع أنهم قد شاركوا وأسهموا فيه، وأن رأي الأغلبية هو المقدم في النهاية على رأي الفرد والأقلية.

وهنا نأتي إلى السؤال المعروف: ومن له الحق في الشورى؟

هل الأمة كلها؟ فهذا متعذر أو مستحيل، وفي الجماعة: هل هم الأفراد جميعـاً؟ وهـذا كـذلك صعب أو متعذر.

والجواب أنه بالنظر إلى الشريعة المطهرة يتضح الآتي:

١- أن الأمور الشورية هي في مجالات التطبيق فقط وما يسميه علماء الأصول بتحقيق المناط فأصول الأحكام ليست محلاً للنظر والاجتهاد كحرمة الخمر والزنا، ووجوب الصلاة والصـوم والزكاة والحج.

٢- أن الشريعة لم تحدد من الذين يستشارون في الأمر؟ وكم عددهم؟ وكيف؟ وإنمـا تركـت ذلك للاجتهاد. وقد رأينا أن الرسول كان يستشير خلاصة أصحابه كالصديق والفاروق ومن له اختصاص بالأمر المشاور فيه. وكذلك كان الصديق رضي الله عنه، وكان عمر بن الخطـاب رضي الله عنه يشاور كبار المهاجرين أولاً، ثم كبار الأنصـار، ثـم مشـيخة قـريش علـى الترتيب.. وكان إذا اتفق فريق منهم على شيء أمضاه، وكان قراء القرآن وأهل العلم به هـم خاصته ومستشاروه. ونخلص من ذلك أن سن القوانين التي تحقق هذا الهدف بالصورة المثلى هو المطلوب، وأن الكيفيات متروكة للاجتهاد والمهم هو حصول النتائج وأن تكـون الشـورى وأن يكون الالتزام بالحق وأن يكون الرأي في النهاية للأمة؛ لأنها هي التـي سـتتحمل آثـار القرار، ولا شك أن حال جماعة الدعوة لا تختلف كثيراً عن ذلك.

(والمسلمون عند شروطهم) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولا شك أنه كلما اتسعت دائرة الشورى، وكان الرأي لأهل الاختصاص، وتحمل الجميع تبعـة القرار كلما كان هذا أدعى إلى الألفة والوئام.

والخلاصة أن القرار في جماعات الدعوة يجب أن يكون قراراً جماعياً مدروساً، قد انبنى على فهم دقيق بالواقع المعاش، وعلم عميق بالشريعة المطهرة، ونظر في العواقب وتقدير للمصالح والمفاسد.

ولا شك أن القرار الذي صدر محققاً ذلك سيكون قراراً في مكانه، وسيتحمل الجميـــع نتائجـــه بصدر رحب؛ لأنه صدر منهم وشاركوا فيه، وبالتالي يجب أن يتحملوا نتائجه.

****

****

****